

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WG-ABS/8/2
15 July 2009

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



الفريق العامل المفتوح العضوية
المخصص للحصول وتقاسم المنافع
الاجتماع الثامن

مونتريال، 9-15 نوفمبر/تشرين الثاني 2009
البند 2-3 من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير اجتماع فريق الخبراء التقنيين والقانونيين المعني بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية في سياق النظام الدولي المتعلق بالحصول وتقاسم المنافع

مقدمة

ألف - الخلفية

- 1- قرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في الفقرة 11 من مقرره 12/9:
" [...] إنشاء ثلاثة أفرقة منفصلة من الخبراء التقنيين والقانونيين المعنية بما يلي: (1) الامتثال؛ (2) المفاهيم والشروط وتعريف العمل والنهوج القطاعية؛ و(3) المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية. وترد شروط تكليف هذه الأفرقة، بما في ذلك معايير اختيار الخبراء في المرفق الثاني بهذا المقرر؛"
- 2- ونص القسم جيم من المرفق الثاني بالمقرر 12/9 هو:
"1- أنشئ فريق من الخبراء التقنيين والقانونيين المعنيين بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية لمواصلة دراسة مسألة المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية من أجل مساعدة الفريق العامل المعني بالحصول وتقاسم المنافع. ويقدم فريق الخبراء المشورة القانونية والتقنية، بما في ذلك، حسب الحالة، خيارات و/أو سيناريوهات. وسيعالج فريق الخبراء المسائل التالية:
(أ) ما هي العلاقة بين الحصول على الموارد الجينية وما يرتبط بها من معارف تقليدية واستخدامها؟
(ب) ما هي الآثار العملية التي ينبغي أن تراعى عند صياغة وإبرام النظام الدولي استنادا إلى مجموعة الإجراءات على مستوى المجتمعات والنظم العرفية للمجتمعات الأصلية والمحلية لتنظيم الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية على مستوى المجتمعات؟"

(ج) تحديد مجموعة الإجراءات على مستوى المجتمعات لتحديد مدى قدرة القوانين العرفية للمجتمعات الأصلية والمحلية على تنظيم الحصول على الموارد الجينية وما يرتبط بها من معارف تقليدية على مستوى المجتمعات وأهميتها بالنسبة للنظام الدولي؛

(د) إلى أي مدى تساند أيضا تدابير ضمان الامتثال للموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها تبادليا بموجب المادة 15 تساند أيضا الموافقة المسبقة عن علم من المجتمعات الأصلية والمحلية على استخدام المعارف التقليدية لديها؟

(هـ) تحديد العناصر والجوانب الإجرائية للموافقة المسبقة عن علم لحائزي المعارف التقليدية المرتبطة في حالة الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية مع مراعاة أيضا السياقات العابرة للحدود المحتملة لهذه المعارف التقليدية وتحديد أمثلة عن أفضل الممارسات؛

(و) هل هناك أساس للموافقة المسبقة عن العلم لدى المجتمعات الأصلية والمحلية بالمقارنة بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية في القانون الدولي؟ وإذا كان الحال كذلك، كيف يمكن أن ينعكس ذلك في النظام الدولي؟

(ز) تقييم الخيارات، مع مراعاة الصعوبات العملية والتحديات البارزة التي تواجه التنفيذ، لإدراج المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية في شهادة محتملة معترف بها دوليا صادرة عن السلطة المحلية المختصة عن طريق مراعاة أيضا إمكانية الإعلان على مثل هذه الشهادة عما إذا كانت هناك أي معارف تقليدية ومن هم حائزي المعارف التقليدية المعنيين؛

(ح) كيف يمكن تحديد المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية في سياق الحصول وتقاسم المنافع؟

2- يجب أن يكون فريق الخبراء متوازنا من الناحية الإقليمية ومكونا من ثلاثين خبيرا ترشحهم الأطراف وخمسة عشر مراقبا، بمن فيهم سبعة مراقبين من المجتمعات الأصلية والمحلية ترشحهم هذه المجتمعات، ويكون عدد المراقبين المتبقين من جملة هيئات، مثل المنظمات والاتفاقات الدولية، وقطاع الصناعة، والمؤسسات البحثية/الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية.

3- تُشجع الأطراف أيضا على ترشيح خبراء من المجتمعات الأصلية والمحلية، حيثما يكون الأمر ممكنا.

3- وتبعاً لذلك، عقد فريق الخبراء التقنيين والقانونيين المعني بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية في سياق النظام الدولي المتعلق بالحصول وتقاسم المنافع اجتماعا في هايدراباد، الهند من 16 إلى 19 يونيو/حزيران 2009، وفقا لمقررات مؤتمر الأطراف المذكورة أعلاه، بدعم مالي وتقني من حكومة الهند. وقدم الدعم المالي من البلد المضيف ومن حكومات النمسا والسويد وإسبانيا.

باء- الحضور

4- وفقا للمرفق الثاني بالمقرر 12/9، اختير 50 مشاركا من الخبراء الذين رشحتهم الحكومات من كل منطقة جغرافية، مع الأخذ في الحسبان خبرتهم والحاجة إلى ضمان توزيع جغرافي عادل ومنصف وتحقيق التوازن بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، اختير خمسة عشر مراقبا من ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية، والمنظمات والاتفاقات الدولية، والصناعة ومعاهد البحوث والمعاهد الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. واعتمد مكتب مؤتمر الأطراف قائمة الخبراء والمراقبين المختارين.

5- وحضر الاجتماع خبراء رشحتهم الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، كوستاريكا، مصر، جورجيا، ألمانيا، غانا، غواتيمالا، الهند، إندونيسيا، ماليزيا، المكسيك، النرويج، الفلبين، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، صربيا، السويد، طاجكستان، أوزبكستان. ولم يستطع الخبراء الذين رشحتهم جمهورية إيران الإسلامية، وجنوب أفريقيا، والكاميرون، ومالي وزامبيا الحضور.

6- وشارك في الاجتماع خبراء من المنظمات التالية بوصفهم مراقبين: معهد دنا كايه، وشبكة معلومات الشعوب الأصلية، ومنظمة بارينيهيني كي فياتوتارا، والرابطة الروسية للشعوب الأصلية في الشمال، ومجلس شعب "سامي" ومجلس الجنوب الغربي لأراضي وبحار الشعوب الأصلية، ومؤسسة طبطيبيا، وغرفة التجارة الدولية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة إيكوروبا، ومنظمة العدالة الطبيعية (محامون للمجتمعات والبيئة)، والمعهد الدولي للبيئة والتنمية، وجامعة دلهي، الهند. كما تم اختيار ودعوة خبير من منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وجامعة التكنولوجيا ومعهد التعليم الأسترالي المعني بالتنقيف للشعوب الأصلية "جومونا" لحضور الاجتماع ولكنهم لم يستطيعوا المشاركة.

7- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الرئيسان المشاركان للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للحصول وتقاسم المنافع، السيد تيموتي هودغز من كندا والسيد فيرناندو كازاس من كولومبيا، فضلا عن ممثل مكتب مؤتمر الأطراف بوصفهم مراقبين بحكم المنصب. كما حضر الاجتماع ممثل من اليونيب.

البند 1- افتتاح الاجتماع

8- افتتح الاجتماع الساعة 9:30 صباحا في 16 يونيو/حزيران 2009.

9- ورحب السيد ب. س. بارشيرا، الأمين الخاص، بوزارة غابات البيئة، في ملاحظاته الافتتاحية، بجميع الخبراء بالنيابة عن حكومة الهند. ولدى تقديمه نبذة أساسية عن الاجتماع، سلط السيد بارشيرا الضوء على التدابير التي اتخذتها الهند بشأن الحصول وتقاسم المنافع عملا بأحكام اتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك سن القانون المتعلق بالتنوع البيولوجي في عام 2002. ومشيرا إلى بعض الحالات المعروفة جيدا المتعلقة بسوء التصرف في المعارف التقليدية الخاصة بالهند، فقد شدد على الحاجة إلى وجود حلول مقبولة دوليا لمثل هذه الحالات. وحث الوفود على إجراء مداوات صريحة ومفتوحة عن القضايا التقنية والقانونية المتعلقة بالمعارف التقليدية وفقا للتكليف الصادر عن المؤتمر التاسع للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي لفريق الخبراء هذا.

10- وسرد السيد جيرام رامش، وزير البيئة والغابات، بحكومة الهند، في بيانه الرئاسي أولويات الحكومة فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام ثم الحصول وتقاسم المنافع. ومشيرا إلى غنى المعارف التقليدية للبلد في الشكل المدون والشكل الشفهي، والجهود المبذولة لتوثيق المعارف التقليدية المدونة في شكل "مكتبة رقمية للمعارف التقليدية"، فقد أشار إلى اتفاق الحصول المبرم مع المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع المتعلقة بالمعارف التقليدية في فبراير/شباط 2009، الذي من شأنه أن يحمي معارف البلد التقليدية من التسجيل كبراءات اختراع. وقال إن البيئة والنمو الاقتصادي لا يتعارضان ونوه بالحاجة إلى المزيد من الحساسية للقضايا الإيكولوجية. ومعربا عن قلقه إزاء التهديد الذي يمثله النمو الاقتصادي لتنوع البلد البيولوجي، قال السيد رامش إن الناتج المحلي الإجمالي ينبغي أن يشار إليه من الآن بعبارة "الناتج المحلي الأخضر"، وأنه يرغب في أن يسجل نمو سنوي يبلغ 9 في المائة. ومشيرا إلى نمط الرياح الموسمية غير المنتظم، وتقلص جبال الجليد في الهيمالايا، وتجريد الغابات، ذكر بالصلة الوثيقة بين تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

11- وأطلق د. ي. س. راجاسخار ردي، رئيس وزراء الدولة في مقاطعة اندرا براديش والضيف الرئيسي للمهمة، بصورة رسمية التقرير الوطني الرابع للهند المقدم إلى اتفاقية التنوع البيولوجي، وقدم نسخة منه إلى ممثل أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي. وسلط الضوء على الجهود التي تبذلها مقاطعة اندرا براديش في بناء المؤسسات المعنية بالتنوع البيولوجي. وفي هذا الصدد، أعلن رئيس الوزراء عن قرار بشأن تسليم معهد التدريب والبحوث في مجال حماية البيئة التابع للدولة إلى حكومة الهند لتحويله إلى مؤسسة وطنية. وتتنظر الحكومة المركزية بفعالية الآن في مقترح لإنشاء مركز امتياز في مجال السياسات العامة والقوانين المتعلقة بالتنوع البيولوجي، في هذا المعهد الوطني. وتمنى النجاح للوفود في مداواتها.

12- وعرض السيد شري ب. راماشندرا ردي، وزير شؤون الغابات والبيئة والعلوم والتكنولوجيا وضيف الشرف، فيلما بشأن الأنواع الغريبة الغازية معنون 'الجيران القاتلون، عالم الأنواع الغريبة الغازية'. وأنتجت هذا الفيلم الهيئة الوطنية للتنوع البيولوجي، التابعة لوزارة البيئة والغابات بحكومة الهند، بمناسبة اليوم الدولي للتنوع

البيولوجي، وكان موضوع هذا العام هو الأنواع الغريبة الغازية. وعرض السيد ردي أيضا نشرة أخبار التنوع البيولوجي الصادرة عن المجلس المعني بالتنوع البيولوجي في مقاطعة اندرا براديش.

13- وفي ملاحظاته الافتتاحية، أعرب السيد أوليفير جالبرت، الموظف الرئيسي، بأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، متحدثا باسم الأمين التنفيذي للاتفاقية، السيد أحمد جغلاف، عن امتنانه لحكومة الهند ومقاطعة اندرا براديش لاستضافة الاجتماع في مثل هذا الجو الملهم والترحيب الحار والضيافة الكريمة للخبراء. ووفرت الهند مكانا مثاليا لهذا الاجتماع حيث أنه يتميز بثقافة عريقة وقديمة ومتنوعة. والحياة في الهند هي خليط من التقاليد والتقدم العصري. وكانت مبادرة الهند لاستضافة هذا الاجتماع تعبيراً جديداً عن قيادة الهند في مجال الحصول على الموارد الجينية وتقاسم منافعها. وأشار إلى أن الهند كانت عضواً مؤسساً في فريق البلدان ذات التنوع البيولوجي الشديد المتقاربة التفكير. وهو أمر لا يدعو للدهشة حيث أن حفظ التنوع البيولوجي وصيانة المعارف التقليدية من ركائز روح الجماعة والتقاليد في الهند. وكانت هذه الشواغل متصلة في تاريخ وثقافة ودين وفلسفة الهند. وكانت أيضاً محفوظة في دستورها، وقوانينها وسياساتها الوطنية.

14- كما أعرب السيد جالبرت عن تقديره لحكومات النمسا وإسبانيا والسويد التي قدمت الدعم المالي لتنظيم هذا الاجتماع. وأشار إلى أنه قد صدر تكليف لهذا الاجتماع لبحث مجموعة من الأسئلة التي وجهها مؤتمر الأطراف في المقرر 12/9 فيما يتعلق بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية. وقد اختير المشاركون على أساس خبرتهم الشخصية مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوازن الإقليمي والاعتبارات الجنسانية. ويتمثل دور الخبراء في تقديم المشورة التخصصية والتقنية إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للحصول وتقاسم المنافع فيما يتعلق بالأسئلة التي وجهها مؤتمر الأطراف. وعن طريق اصطلاح الخبراء بذلك، سيبسرون عملية التفاوض وسيساعدون في تحديد شكل النظام الدولي.

15- كما ألقى الرئيسان المشاركان للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للحصول وتقاسم المنافع، السيد تيموتي هودغز والسيد فيرناندو كازاس، كلمة أمام الجلسة الافتتاحية. حيث شدد السيد هودغز على دور الهند الريادي على المستوى الدولي فيما يتعلق بقضايا التنوع البيولوجي، بما في ذلك بصفة خاصة الحصول وتقاسم المنافع، وأثنى على جهود البلد الكبيرة والمثالية بشأن الحصول وتقاسم المنافع على المستوى الفيدرالي ومستوى المقاطعات، بما فيها مقاطعة اندرا براديش. وحسبما تبين ذلك خبرة الهند، فإن الحصول وتقاسم المنافع يتعلقان باغتنام الفرص، وتحديد أوضاع يستفيد فيها الجميع ويتعلقان بالبناء على التنوع وفي الوقت نفسه العمل بالتشارك لتحقيق غرض مشترك. وفي حين لاحظ اجتماع فريق الخبراء التقنيين والقانونيين القضايا العديدة المعقدة والمحيرة التي تحيط بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية، فإنه قد أتاح فرصة كبيرة لتقديم مدخلات إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للحصول وتقاسم المنافع عندما يجتمع في المستقبل. وحث الرئيس المشارك السيد هودغز المشاركين على تقديم خبراتهم لتناول القضايا قيد النظر وتجنب المفاوضات المطولة. وعن طريق العمل على هذا النحو، سيلعب الخبراء دوراً هاماً في توجيه الأعمال نحو الوصول إلى نتائج ناجحة للمفاوضات واعتماد تاريخي للنظام الدولي.

16- وشدد السيد كازاس على أنها سعادة بالغة وشرف التواجد في الهند، وهو بلد لديه معارف تقليدية قديمة وأحد البلدان ذات التنوع البيولوجي الشديد في العالم. وأشار إلى حضور الرئيسان المشاركان كمرافقين وللاستماع والاستفادة. وتوسع في الحديث قائلاً إن الهند العظيمة لديها العديد من الدروس التي يمكن أن تُعلمها ولديها خبرات عديدة جداً يمكن الاستفادة منها، مشيراً إلى غنى وتنوع الألوان والأصوات والنكهات والروائح والمناظر الطبيعية والنباتات والحيوانات، وأضاف أن شعب الهند يمتلك خليطاً عجبياً من الرشد والمعارف والابتكارات والممارسات. وهذا بالتحديد هو سبب عقد الاجتماع هنا في الهند، للاستفادة من "روحها". وأعرب عن توقعاته العالية، مع ملاحظة أن هذا الاجتماع يعتبر جزءاً من الطريق الطويل المؤدي إلى ناغويا وجزءاً من جهود شاملة، تتضمن اجتماعات ودراسات وعروض ووثائق عديدة أخرى والمزيد من العمل. وختاماً، أشار إلى أن الحصول وتقاسم المنافع يتعلقان بكل من الموارد والمعارف، وأثنى بصفة خاصة على سياسة الهند طويلة الأمد بشأن بناء عن عمد مجتمع قائم على المعارف، وتحقيق التواصل بين تقاليدها القديمة وواقع تطورها العصري. وقال إننا هنا كي

نستفيد من تنوع الهند وتسامحها وعناية كل فرد بالآخر. وشكر حكومة الهند، وتمنى للخبراء حظا سعيدا في مداولاتهم نظرا للمسؤوليات الكبيرة المرتبطة بالمداولات وبإسداء مشورة جيدة لعملية الحصول وتقاسم المنافع.

البند 2- شؤون تنظيمية

1-2 أعضاء المكتب

17- اختار المشاركون، في الجلسة الافتتاحية، المعقودة في 16 يونيو/حزيران 2009، الخبيرة التي رشحتها النرويج، السيدة توني سولهوغ، والخبير الذي رشحته الهند، السيد فينود ك. غوبتا، كرئيسين مشاركين للاجتماع.

2-2 إقرار جدول الأعمال

18- اعتمد الفريق جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/CBD/GTLE-ABS/3/1):

- 1- افتتاح الاجتماع.
- 2- شؤون تنظيمية.
- 3- المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية حسبما تتصل بالنظام الدولي المتعلق بالحصول وتقاسم المعارف.
- 4- اعتماد التقرير.
- 5- اختتام الاجتماع.

3-2 تنظيم العمل

19- قرر الفريق، في جلسته الافتتاحية، أن يعمل أساسا في الجلسة العامة مع إمكانية تقسيم الفريق إلى أفرقة عاملة أصغر حجما، حسب الاقتضاء، خلال الأيام التالية. وفي اليوم الثاني واليوم الثالث من الاجتماع، قُسم الفريق إلى فريقي اتصال.

البند 3- المعارف التقليدية المرتبطة بالوارد الجينية في سياق النظام الدولي المتعلق بالحصول وتقاسم المنافع

20- لدى تناول البنود المدرجة في اختصاصات فريق الخبراء، كان معروضا أمام الفريق معلومات وآراء مقدمة من الأطراف والحكومات والمجتمعات الأصلية والمحلية والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة المعنيين استجابة لدعوة مؤتمر الأطراف الواردة في الفقرة 15 من المقرر 12/9، فضلا عن الوثائق الإعلامية التالية: دراسة بشأن الامتثال فيما يتعلق بالقانون العرفي للمجتمعات الأصلية والمحلية، والقوانين الوطنية، وعبر الولايات الوطنية، والقانون الدولي (UNEP/CBD/ABS/GTLE/3/INF/1)، ونتائج حلقة عمل فيينا بشأن الشؤون المتعلقة بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية والنظام الدولي المتعلق بالحصول وتقاسم المنافع (UNEP/CBD/ABS/GTLE/3/INF/2)، وتقرير حلقة العمل الدولية بشأن المنهجيات الخاصة بالموافقة الحرة والمسبقة عن علم والشعوب الأصلية)، 17-19 يناير/كانون الثاني 2005 (UNEP/CBD/ABS/GTLE/3/INF/3)، وتقرير اجتماع فريق الخبراء الدوليين المعني بالنظام الدولي المتعلق بالحصول وتقاسم المنافع وحقوق الإنسان للشعوب الأصلية التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي (UNEP/CBD/ABS/GTLE/3/INF/4) وتقرير اجتماع فريق الخبراء القانونيين والتقنيين المعني بالامتثال في سياق النظام الدولي المتعلق بالحصول وتقاسم المنافع (UNEP/CBD/ABS/GTLE/3/INF/5).

21- وخلال أيام الاجتماع الأربعة، بحث الخبراء بتعمق قضايا المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية في سياق النظام الدولي المتعلق بالحصول وتقاسم المنافع، استنادا إلى الأسئلة الثمانية التي وجهها مؤتمر الأطراف.

22- وبالتحديد، نظر الفريق في 16 يونيو/حزيران في السؤالين (أ) و(ح) من جدول أعماله في الجلسة العامة. وقسم الفريق إلى فريقي اتصال في 17 يونيو/حزيران: نظر فريق الاتصال الأول، الذي ترأسته السيدة لوسي مولينكي مع السيد اندرياس دروز كمقرر، في السؤالين (ب) و(ج). ونظر فريق الاتصال الثاني، الذي ترأسه السيد ميرلي الكسندر مع السيد جون فون دوسا كمقرر، في السؤالين (د) و(و). ونوقشت نتائج فريق الاتصال فيما بعد في الجلسة العامة.

23- وفي 18 يونيو/حزيران، عقد الفريق جلسة عامة لاستعراض سجل موجز للمناقشات المتعلقة بالسؤالين (أ) و(ح). وعقد نفس فريق الاتصال (باستثناء أن مقررة الفريق العامل الثاني كانت السيدة جينيفر تولى - كوربوس) جلسة في وقت لاحق لبحث السؤالين (هـ) و(ز). ونوقشت نتائج فريق الاتصال فيما بعد في الجلسة العامة.

24- وفي 19 يونيو/حزيران، ناقش الفريق المشورة المقرر تقديمها بشأن كل سؤال على أساس المناقشات التي جرت خلال الأيام السابقة. وترد نتائج المداوالات مرفقة بالتقرير الحالي.

البند 4 - اعتماد التقرير

25- اعتمد هذا التقرير في الجلسة الأخيرة من الاجتماع، يوم 19 يونيو/حزيران 2009.

البند 5 - اختتام الاجتماع

26- أعرب الخبراء عن تقديرهم لحكومة الهند على استضافتها لهذا الاجتماع.

27- وعقب تبادل المجاملات الاعتيادية، اختتم الاجتماع الساعة الثامنة مساء يوم الجمعة 19 يونيو/حزيران 2009.

المرفق

نتائج اجتماع فريق الخبراء التقنيين والقانونيين المعني بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية في سياق النظام الدولي المتعلق بالحصول وتقاسم المنافع

1- عقد فريق الخبراء التقنيين والقانونيين المعني بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية اجتماعا لإسداء المشورة القانونية والتقنية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، تقديم خيارات و/أو سيناريوهات تتعلق بالأسئلة التي يتعين أن ينظر فيها عملا بأحكام المقرر 12/9، المرفق الثاني، القسم جيم، الفقرة 1.

2- وبعد النظر بعناية في العلاقة بين مختلف الأسئلة، ومناقشات الخبراء واتفاقهم، قرر الرئيسان المشاركان جمع الأسئلة الثمانية كما يلي: (أ) و(ح)، و(ج) و(ب)؛ و(د) و(و)، و(هـ) و(ز).

3- وترد أدناه نتائج المناقشات في هذا الترتيب.

(أ) ما هي العلاقة بين الحصول على الموارد الجينية وما يرتبط بها من معارف تقليدية واستخدامها؟

العلاقة بين الحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها

4- لأغراض المناقشة، تفسر المعارف التقليدية في سياق المادة 8(ي) والمادة 15، بوصفها معارف وابتكارات وممارسات مرتبطة بالموارد الجينية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعارف التقليدية المقصودة هي التي لدى المجتمعات الأصلية والمحلية. وقد شدد بعض الخبراء على أن هناك أنواعا عديدة من المعارف التقليدية¹.

5- وعلى الرغم من أنه يبدو أن معظم الموارد الجينية لديها معارف تقليدية مرتبطة بها، إلا أنه أشير أيضا إلى أن ليس لجميع الموارد الجينية معارف تقليدية مرتبطة بها².

6- ويمكن تحديد بعض جزئيات/خواص/مكونات نشطة في الموارد الجينية بدون دعم من المعارف التقليدية ويمكن تحديد غيرها بدعم من المعارف التقليدية. وقد أشار أحد الأعضاء إلى أن العلوم الحديثة تعتمد بصورة متزايدة على بحث الموارد البيولوجية لتحديد الخواص الفعالة، وفي تلك الحالات، فإنها لا تستخدم المعارف التقليدية.

7- وبالتالي، لا تستند جميع استخدامات الموارد الجينية إلى المعارف التقليدية، غير أنه أشير أيضا إلى أن هناك حالات عديدة تستخدم فيها المعارف التقليدية في بعض الأحيان سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة دون الاعتراف بها.

8- غير أنه في الحالات التي ترتبط فيها المعارف التقليدية بالموارد الجينية، سلط العديد من الخبراء الضوء على أن المعارف التقليدية والموارد الجينية لا ينفصلان عن بعضهما البعض³.

9- كما أوضح الخبراء أن هناك نوعين من المعارف التقليدية، نوع خاص جدا ونوع آخر يتصف بطابع عام بدرجة أكبر يتعلق بالنظام الإيكولوجي الشامل وهو ناتج عن التطور الطبيعي.

10- وعند مناقشة العلاقة بين المعارف التقليدية والموارد الجينية، فإن تاريخ التطور الطبيعي (للنظم البيولوجية والثقافية) يعزز عدم انفصال المعارف التقليدية عن الموارد الجينية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التطور الطبيعي يشير إلى أن هناك معارف تقليدية محددة بدرجة كبيرة ومعارف تقليدية ذات طابع عام نتيجة التطور الطبيعي للنظم البيولوجية والثقافية. وتشير البحوث إلى أن إدارة النظم الإيكولوجية البشرية والمعارف التقليدية تعزز التنوع البيولوجي وبالتالي التنوع الجيني.

¹ على سبيل المثال، حددت الهند والصين خمس فئات من المعارف التقليدية.

² الفقرة 37 من مبادئ بون التوجيهية.

³ انظر نصوص التقارير.

- 11- ومن أجل تحديد ما الذي سيشمه نطاق النظام الدولي، فإن السؤال الرئيسي هو ما هي "المعارف التقليدية المرتبطة بها".
- 12- واقترح العديد من الخبراء أن المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية تشير إلى معارف تقليدية ذات طابع خاص أو عام من حيث علاقتها بالموارد الجينية.
- 13- وأشار أيضا عدد من الخبراء إلى أن المعارف التقليدية توفر في كثير من الأحيان سبيل الوصول إلى موارد جينية ذات خواص محتملة، حتى وإن كانت المعارف التقليدية لا تتطابق مع المنتج النهائي. ولذا، ينبغي على الرغم من ذلك أن تكون مشمولة بالنظام الدولي. وعلى الرغم من أن المعارف التقليدية المستخدمة في المنتج النهائي قد لا تتطابق مع مجموعة المعارف التقليدية، إلا أنها تضيف قيمة للموارد الجينية عن طريق تحقيق زيادة كبيرة جدا في فعالية تحديد موارد جينية ذات خواص محتملة. ولذا، يمكن اعتبار أن المعارف التقليدية مؤشرا للخواص المحتملة لمورد جيني. وفي الوقت نفسه، أشار بعض الخبراء إلى أن المعارف التقليدية لا توفر في جميع الحالات سبل مفيدة للوصول إلى الموارد الجينية.
- 14- وعمليا، وبالرغم من أن المعارف التقليدية التي هي أصل العملية أو التي توفر سبل الوصول إلى خواص المورد الجيني قد لا تكون واضحة في المنتج النهائي، فإنها تظل مرتبطة بهذا المنتج. غير أن أحد الخبراء شدد على أن المعارف التقليدية لا توفر دائما سبل الوصول إلى الموارد الجينية.
- 15- وإحدى النقاط الأخرى المثارة هي الحقيقة أنه لا توجد دائما علاقة بين مالكي الموارد الجينية التي تم الحصول عليها وبين حائزي المعارف التقليدية. ففي بعض الحالات، يمكن أن تمتلك الحكومة أو مالك الأرض أو المجتمعات الأصلية والمحلية الموارد الجينية وتمتلك المجتمعات الأصلية والمحلية المعارف التقليدية. وأشار إلى أن العلاقة بين الحصول والاستخدام قد تختلف حسب طبيعة سيادة الدولة.
- 16- وعلى الرغم من أن المادة 8(ي) والمادة 15 مادتان منفصلتان، فإن الاثنتين معترف بهما كأساس للنظام الدولي. فقد تؤدي المعارف التقليدية إلى تقاسم للمنافع نتيجة ارتباط المعارف التقليدية بالموارد الجينية.
- 17- وسلط بعض الخبراء الضوء على التمييز بين الاستخدام التجاري والاستخدام غير التجاري، مثل التصنيف، واعتبروا أن البحوث قد تعني ضمنا الحصول ولكن ليس بالضرورة الاستخدام، ولكن من وجهة نظر المجتمعات الأصلية والمحلية، فإن هذا التمييز ليس بالضرورة هاما. وأشار آخرون إلى أن البحوث قد تؤدي أيضا إلى استخدام تجاري، وبالفعل، فإن معظم البحوث الحالية مدفوعة بجداولها التجارية.
- 18- وأشار أيضا إلى أن المادة 8(ي) حكم قائم بذاته ولا تخضع للمادة 15 ولكنهما بالفعل تدعمان بعضهما البعض وأن النظام الدولي ينبغي أن يدعم المادة 8(ي) في احترام وحماية وتعزيز المعارف التقليدية. وأشار إلى أن المادة 15 تتناول سيادة الدولة على مواردها الجينية في حين تعترف المادة 8(ي) بحائزي المعارف التقليدية. كما شدد على أن المادة 8(ي) كحكم قائم بذاته تحمي جميع المعارف التقليدية التي لدى المجتمعات الأصلية والمحلية، في ظل ولاية اتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعارف التقليدية لا ترتبط بالضرورة بالموارد الجينية، حيث أنها قد تشمل أيضا على الاستخدامات المرتبطة بالموارد البيولوجية.
- 19- وسلط الضوء على أن الموارد البيولوجية مصطلح جامع تستخدمه بعض البلدان والمجتمعات في تناول مسألة الحصول وتقاسم المنافع من أجل ألا تتضمن الموارد الجينية فقط، بل الخواص البيولوجية-الكيميائية والمستخرجات العضوية وغيرها.
- 20- وفي النهاية، اتفق الخبراء على أنه في حين هناك حاجة لمزيد من العمل لتحديد العلاقة الدقيقة بين الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها نظرا لأن معظم المعارف التقليدية تتصل فعليا بمورد جيني، فإن النظام الدولي أيضا ينبغي أن يتضمن المعارف التقليدية.

كيف ينبغي تناول المعارف التقليدية في النظام الدولي؟

- 21- كان بعض الخبراء مع رأي مفاده أن المعارف التقليدية ينبغي أن تنعكس في جميع أجزاء النظام الدولي، ورأى آخرون أنه ينبغي تخصيص فصل خاص للمعارف التقليدية. وأشار إلى أنه لن يكون من المرغوب فيه إعداد فصل عن المعارف التقليدية لا يأخذ في الحسبان العلاقة بين المجتمعات الأصلية والمحلية والموارد الجينية.
- 22- وأشار بعض الخبراء إلى أن النظام الدولي ينبغي أن يشتمل على لغة محددة تتعلق بالدفاع عن حقوق المجتمعات الأصلية والمحلية على معارفها التقليدية وما يرتبط بها من موارد جينية. وشعر بعض الخبراء أنه إذا كان النظام الدولي ملزماً قانوناً فيما يتعلق بالموارد الجينية، فإنه ينبغي أن يكون ملزماً قانوناً أيضاً فيما يتعلق بالمعارف التقليدية وبخاصة في شروطه المتعلقة بالحصول على موافقة الحكومات المسبقة عن علم بالنسبة للموارد الجينية وموافقة المجتمعات الأصلية والمحلية المسبقة عن علم بالنسبة للمعارف التقليدية.
- 23- غير أن أحد الخبراء أشار إلى الاعتقاد السائد وهو أن المادة 8(ب) صممت لتوفير أقصى درجة من المرونة للدول وأشار إلى أنه لا يوجد التزام قانوني على الدول يتعلق بالمعارف التقليدية بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي.
- 24- وينبغي ألا يقيد إعداد واعتماد وتنفيذ النظام الدولي تبادل الموارد الجينية والمعارف التقليدية فيما بين المجتمعات الأصلية والمحلية لأغراض تقليدية.
- 25- وتشتمل قائمة القضايا التي يتعين على المتفاوضين النظر فيها على:
- أ- القضايا ذات الصلة بالنطاق، مثل المعارف التقليدية المتعلقة بالموارد البيولوجية والطلب على المواد الخام أو المستخرجات نتيجة الطلب على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية⁴.
- ب- لا تشترط بعض الأطراف الموافقة المسبقة عن علم للحصول على الموارد الجينية. وفي هذه الظروف، هناك حاجة للنظر في كيفية تناول مسألة الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بها إذا كانت الدولة لا تشترط الحصول على الموافقة المسبقة عن علم بالنسبة للموارد الجينية وذلك من أجل ضمان تقاسم المنافع بين المجتمعات الأصلية والمحلية بوصفها حائزة على المعارف التقليدية التي تم الحصول عليها.
- ج- هناك حاجة للنظر في المواقف التي تكون فيها الموارد الجينية في أحد البلدان وتكون المعارف التقليدية المرتبطة بهذه الموارد في بلد آخر (انظر الفقرة 85).
- د- هناك أيضاً حاجة لعدم تناول المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية التي تم الحصول عليها داخل الموقع الطبيعي فحسب، بل المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية التي تم الحصول عليها خارج الموقع الطبيعي أيضاً، بما في ذلك في قواعد البيانات أو المكتبات والتقاسم المحتمل للمنافع.
- هـ- يمكن استخدام بعض المعارف التقليدية الموجودة في قواعد البيانات كسبيل لاكتشاف عقار⁵. وكان بعض الخبراء مع رأي مفاده أن النظام الدولي ينبغي أن يتناول هذه المواقف ومسألة تقاسم المنافع والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية التي تم الحصول عليها بموجب هذه الأوضاع. وشعر البعض أن مثل هذه المعارف التقليدية ستخضع للمراقبة الوطنية وأن الدولة ينبغي أن تحدد المستفيدين.

شؤون أخرى

- 26- أشار أحد الخبراء إلى أنه قد تكون هناك معارف تقليدية قليلة باقية لدى المجتمعات الأصلية والمحلية في بعض المناطق/البلدان. وفي بعض الحالات، تعزى المعارف التقليدية والموارد الجينية للمؤسسات العلمية. وفي هذه الحالات، اقترح أن تعكس اللوائح الوطنية إمكانية أن تقوم الحكومات الوطنية بحفظ هذه المعارف التقليدية وأن

⁴ سلط بعض الخبراء الضوء على دراسة الحالة المتعلقة بمجتمع "هوديا" كمثال ذي صلة.

⁵ من الأمثلة ذات الصلة هي استخدام الطب الصيني لتحديد وتطوير مركبات مفيدة.

يكون لها الحق على هذه المعارف وبصورة أكثر تحديدا أن تستطيع الحكومات والمجتمعات المطالبة بالمعارف التقليدية واستردادها عن طريق إعادتها للوطن. وأشار خبير آخر إلى رأي مفاده أن المادة 8(ي) صممت لتوفير أقصى درجة من المرونة للحكومات الوطنية ولذا ينبغي أن يركز هذا التقرير على ما الذي ينبغي الاضطلاع به على المستوى الدولي، بدلا من المستوى الوطني.

(ح) كيف يمكن تحديد المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية في سياق الحصول وتقاسم المنافع؟

27- أشير إلى أن المادة 15 تتناول سيادة الدول على مواردها الجينية في حين تعترف المادة 8(ي) بحائزي المعارف التقليدية وقد يكون هذا الأمر نقطة بداية مفيدة للمناقشات.

28- واتفق الخبراء على أن الفهم المشترك للمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية من شأنه أن يساعد فريق الخبراء في أعماله. وتباينت الآراء بصورة متكافئة تقريبا بين الخبراء بشأن قيمة ومدى إمكانية أن يقوم فريق الخبراء بإعداد تعريف دقيق أو عملي، أو مجرد وضع قائمة بالخصائص الإرشادية للمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية التي يمكن أن توفر فهم عملي لما هو مقصود به وما يمكن إحالته للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للحصول وتقاسم المنافع.

29- وأيد عدد من الأعضاء قيمة وضع تعريف. وأشير إلى أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية تقوم وضع تعريف أوسع نطاقا للمعارف التقليدية منذ عدد من السنوات. وفي حين لم يتوصل إلى توافق في الآراء حتى اليوم، فإن هناك تعريفا مدرجا في مشروع أحكام المنظمة لحماية المعارف التقليدية وثبت أنه يفيد في المناقشات.

30- وأشار أحد الخبراء إلى أن أحد التقارير المقدمة إلى فريق الخبراء اشتمل على مشروع نص تشغيلي لتعريف معدل قائم على تعريف للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. واتفق خبراء آخرون على أنه سيكون من المفيد محاولة تعريف ما هو المقصود به بعبارة المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية حتى وأن كان هذا التعريف ليس مثاليا. واتفق على أن التعريف سيكون أكثر قيمة إذا كان بسيطا وسهل الفهم، وفي الوقت نفسه يتناول الموضوع بصورة شاملة في سياق اجتماعي أو ثقافي. وأشار أحد الخبراء إلى أن أي تعريف يجب أن يتناول سوء التصرف في المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية.

31- وسلط عدد من الخبراء الآخرين الضوء على المجموعة الواسعة من السياقات التي سيتطلب الأمر تطبيق أي تعريف فيها. ومن الضروري توفير المرونة للتعريف الذاتي وبخاصة على المستوى الداخلي. وتشير طول المفاوضات الجارية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى عدم إمكانية وضع تعريف من الناحية العملية. وأيد هؤلاء الخبراء قيمة وضع قائمة إرشادية بالخصائص العامة للمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية وأشاروا إلى أنها يمكن أن تفيد الفريق العامل المعني بالحصول وتقاسم المنافع في مفاوضاته وأن توفر الأساس الممكن لوضع تعريف في وقت لاحق إذا لزم الأمر.

32- وكانت أحكام المادة 8(ي) للاتفاقية والتمهيد مفيدة كنقطة بداية، بما في ذلك فهم أن المصطلح المختصر "المعارف التقليدية" المرتبطة بالموارد الجينية ينطبق على "معارف وابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية التي تجسد سبل العيش التقليدية"، لضمان أن تتسق المناقشات مع المادة 8(ي).

33- وتشتمل بعض الخصائص العامة للمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية على:

- (أ) تتصل بثقافة محددة أو شعب محدد - تُخلق المعارف في سياق ثقافي؛
- (ب) تتطلب فترة إعداد طويلة، في كثير من الأحيان من خلال تقاليد شفوية، عن طريق أشخاص غير معروفون؛
- (ج) ذات طبيعة ديناميكية وتتطور دائما؛
- (د) ترد في أشكال (شفوية) مدونة أو غير مدونة؛
- (هـ) تُرسل من جيل إلى جيل - ذات طابع متعدد الأجيال؛

(و) ذات طابع محلي ومدرجة في كثير من الأحيان في اللغات المحلية؛

(ز) تعتبر طريقة فريدة للخلق - (الابتكارات والممارسات)؛

(ح) قد يكون من الصعب تحديد خالقها الأصلي.

(ج) تحديد مجموعة الإجراءات على مستوى المجتمعات لتحديد مدى قدرة القوانين العرفية للمجتمعات الأصلية والمحلية على تنظيم الحصول على الموارد الجينية وما يرتبط بها من معارف تقليدية على مستوى المجتمعات وأهميتها بالنسبة للنظام الدولي

34- اتفق الخبراء على أن هناك مجموعة متنوعة من الإجراءات على مستوى المجتمع، تتناول عملية الحصول على الموارد الطبيعية والبيولوجية والجينية. وهناك اتفاق عام، باستثناء خبير واحد، على أن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تمتلك حقوقاً على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية وأنه ينبغي الحصول على موافقتهم قبل الحصول على مثل هذه المعارف. وحسبما أشير إلى ذلك، فإن القوانين العرفية والإجراءات المتبعة على مستوى المجتمع المتعلقة بالمعارف التقليدية التي لدى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ستوجه في كثير من الأحيان مثل هذه القرارات فضلاً عن شروط منح حق الحصول. والتالي، عندما يكون لدى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية قوانين عرفية وإجراءات على مستوى المجتمع تتعلق بالمعارف التقليدية، فإن هذه القوانين والإجراءات هامة للنظام الدولي. ويمكن أن تستند إجراءات الموافقة المسبقة عن علم والشروط المنقح عليها بصورة متبادلة، عندما لا تكون محددة، إلى الممارسات القائمة. وهناك في العديد من الحالات إجراءات جماعية لصنع القرار على مستوى المجتمع.

35- وعندما يكون لدى المجتمعات الأصلية والمحلية هياكل محددة بصورة جيدة وسلطات خاصة بها، يمكن للوائح الوطنية أن تستند إليها. فعلى سبيل المثال، ينص التشريع النرويجي على إشراك برلمان شعب "سامي" في حالات الحصول وتقاسم المنافع. وفي حالة التماس الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية، يكون برلمان شعب "سامي" هو سلطة تحديد حق الحصول على هذه المعارف التقليدية. ويفضل بصفة عامة إنشاء هذه الهياكل في حالة عدم وجودها. وأشير إلى أن بروتوكولات المجتمعات (حسبما اقترحت ذلك المجموعة الأفريقية في نصها التشغيلي الخاص بالنظام الدولي والذي أدرج في تقرير باريس تحت التدابير اللازمة لضمان الامتثال للقوانين العرفية والنظم المحلية للحماية) قد توفر نهجا مفيدا.

36- ومن المعترف به أن الإجراءات المتبعة على مستوى المجتمع تتطور بشكل دائم وقد لا تكون معروفة لغير الأعضاء. ولذا، وبالرغم من أن القوانين والممارسات العرفية قد لا توفر إجراءات محددة للحصول على الموارد الجينية في الوقت الحالي، فإنها قد تتطور استجابة للتغيرات في النظام الدولي والتشريع الوطني. وشُدّد أيضاً على أنه لا يوجد نهج يناسب جميع الحالات لتناول مسألة الحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها نظراً لتنوع الإجراءات المتبعة على مستوى المجتمع.

37- وحددت مواضيع مشتركة تتعلق بالقوانين العرفية والإجراءات المتبعة على مستوى المجتمع خلال المناقشات، تشتمل، دون أن تقتصر على ما يلي:

- بصفة عامة، تنتظر المجتمعات الأصلية والمحلية للموارد الجينية بصورة أوسع نطاقاً. وهي تمتلك نهجا شاملاً بدرجة أكبر يشير بصفة عامة إلى الموارد الطبيعية أو البيولوجية. ولم يُنظر في مفهوم الموارد الجينية إلا مؤخراً.
- ترى المجتمعات الأصلية والمحلية المعارف التقليدية والموارد الجينية/الموارد البيولوجية بطريقة شاملة. ولذا، تعتبر المعارف التقليدية بصفة عامة متسقة ومتكاملة مع الموارد الجينية.
- إن المعارف التقليدية تشاركية الطابع.

38- وعند مناقشة النقطة الأولى، سلط الضوء على أنه بالرغم من أن المجتمعات الأصلية والمحلية قد لا تستخدم مصطلحات الموارد الجينية، فإن لديها معارف محددة تتعلق بخواص الموارد البيولوجية. وأشار إلى أن هناك حاجة لبناء القدرات على مستوى المجتمعات لرفع الوعي بشأن الموارد الجينية والحصول وتقاسم المنافع وأن النظام الدولي ينبغي أن يتناول ذلك.

39- وعند مناقشة مفهوم الموارد الجينية، أشير إلى هذا المفهوم قيد يتطور في مجال القانون وأن عددا من البلدان لا تزال تواجه صعوبة بشأنه. واعتمد عدد من النهج المختلفة على المستويين الإقليمي والوطني لتناول مسألة ملكية الموارد الجينية. فعلى سبيل المثال، في حين أن الموارد الجينية في بعض الحالات مملوكة للدولة، فإنها مملوكة لصاحب الأرض في حالات أخرى.

40- وفيما يتعلق بالمعارف التقليدية، اقترح بصفة عامة، باستثناء خبير واحد، أن النظام الدولي يجب أن يتناول مسألة ملكية المعارف التقليدية الموثقة بالفعل في قواعد البيانات والإصدارات العلمية.

41- ونظرا لطبيعة المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية، التي تتصف بالشراكة وتنتقل من جيل إلى جيل، سلط الضوء على أن النظام الدولي يجب أن يتناول أي نظام آخر من النظم المتعلقة بنفس القضايا.

(ب) ما هي الآثار العملية التي ينبغي أن تراعى عند صياغة وإبرام النظام الدولي استنادا إلى مجموعة الإجراءات على مستوى المجتمعات والنظم العرفية للمجتمعات الأصلية والمحلية لتنظيم الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية على مستوى المجتمعات؟

42- ينبغي أن يوفر النظام الدولي المبادئ الأساسية اللازمة لضمان احترام القوانين العرفية والإجراءات المتبعة على مستوى المجتمع. ويمكن أن تشمل هذه المبادئ على إجراءات وآليات يمكن الاستناد إليها لتناول مسألة الحصول وتقاسم المنافع. وفي هذا الصدد، سلط الضوء على دور السلطات الوطنية المختصة في توفير قواعد واضحة للحصول وتقاسم المنافع. وستكون السلطات الوطنية المختصة ونقاط الاتصال المعنية بالحصول وتقاسم المنافع مسؤولة عن إبلاغ المتقدمين بطلبات بإجراءات منح حق الحصول وحقوق المجتمعات الأصلية والمحلية. وتقع على عاتقها أيضا مسؤولية توجيه المتقدمين بطلبات إلى سلطات الشعوب الأصلية المعنية في الحالات التي تتعلق بالحصول على معارف تقليدية مرتبطة بموارد جينية. ويمكن أن تضمن سلطات الشعوب الأصلية المشار إليها احترام القوانين والإجراءات العرفية. ولذا، من المفهوم أن الحصول على الموافقة المسبقة عن علم من سلطات الشعوب الأصلية أو المحلية ذات الصلة يسهم في احترام القوانين العرفية والإجراءات المتبعة على مستوى المجتمع. ولا يحتاج المستخدم بالضرورة، في مثل هذا النهج، إلى أن يكون على علم بالمحتوى الفعلي للقانون العرفي، مما يعزز الفعالية واليقين القانوني. وقد أشير إلى أنه سيكون من الصعب تحديد سلطات الشعوب الأصلية المعنية في البلدان التي بها العديد من المجتمعات الأصلية والمحلية المختلفة.

43- وسيطلب الأمر بناء القدرات على مستوى المجتمعات للتغلب على هذا التحدي وذلك من أجل وضع إجراءات واضحة للحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية، مثل بروتوكولات المجتمعات.

44- وفي هذا الصدد، أشير إلى أن هناك حاجة على المستوى الوطني لأن تمكن الحكومات الوطنية المجتمعات الأصلية والمحلية كي تتخذ قرارات مدروسة ومفهومة بوضوح. كما أن المجتمعات الأصلية والمحلية تحتاج أيضا إلى أن يكون لديها القدرة على العمل وفقا لشروطها ولذا سيتطلب الأمر أن تشارك في عملية إعداد هذه الآليات.

45- وفي الحالات التي لا تأخذ فيها القوانين الوطنية المجتمعات الأصلية والمحلية في الحسبان، كانت المسألة المثارة هي كيف يمكن أن يتناول النظام الدولي هذا الموقف من أجل ضمان الموافقة المسبقة عن علم للمجتمعات الأصلية والمحلية عند الحصول على معارفها التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية وأن تحصل هذه المجتمعات على منافع ناشئة عن استخدام تلك المعارف. وأشار إلى أن النظام الدولي ينبغي أن يطالب بأن تعترف تشريعات الدولة بحقوق الشعوب الأصلية والمحلية.

- 46- واسترعي الانتباه إلى حقيقة أن عددا قليلا فقط من البلدان أنشأ سلطات وطنية مختصة وأن عدم توافر معلومات عن إجراءات الحصول يعوق أي مستخدم محتمل عن الاضطلاع بأنشطة التلقيب البيولوجي.
- 47- وأشير إلى أنه يمكن إعداد مصفوفة على المستوى الوطني للمساعدة في عملية توضيح مختلف مستويات السلطة للحصول على حق الوصول إلى الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها.
- 48- ولوحظ أنه قد يكون هناك مستويات مختلفة من القوانين ذات الصلة بعملية إعداد النظام الدولي تدمج القوانين الدولية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية والعرفية وأن الأمر يتطلب توضيح العلاقة بين هذه المستويات المختلفة من القوانين والالتزامات الناشئة عنها في النظام الدولي.
- 49- كما نُظر في مسألة المعارف التقليدية العابرة للحدود، فضلا عن هجرة المجتمعات الأصلية والمحلية عبر الحدود من بلد إلى آخر. وقدمت أمثلة للنهوج الإقليمية التي تتناول مسألة الموارد المشتركة الموجودة في البلدان المجاورة، مثل المجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي والاتفاق الإطاري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الحصول وتقاسم المنافع. وأشير إلى أن النهج الإقليمي سيكون نهجا مفيدا لتناول العديد من القضايا العابرة للحدود.
- 50- ومن أجل تناول حالات النزاع الناشئة عن المعارف التقليدية العابرة للحدود، أُشير إلى أنه يمكن إجراء وساطة دولية و/أو إقليمية أو وضع آليات بديلة لتسوية النزاعات في النظام الدولي لتناول مسألة سلطة منح الموافقة المسبقة عن علم حصريا أو تناول هذه المسألة ضمن مسائل أخرى.
- 51- وأشير إلى أنه يمكن إنشاء هيئة للمساعدة القانونية في إطار النظام الدولي، مثل أمين المظالم، تشتمل على ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية يمكنها تقديم المساعدة في التصدي لحالات عدم توازن القدرات القانونية التي لدى مقدمي ومستخدمي الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها من أجل توفير بيئة عمل متوازنة. ويجوز تمكين هذه السلطة بالعمل باسم المجتمعات الأصلية والمحلية وتقديم أدلة على القوانين والممارسات العرفية عند الاقتضاء وحسبما يكون ملائما.
- 52- كما أُشير إلى أن النظام الدولي ينبغي أن يتناول حالة المعارف التقليدية الموجودة في المجال العام. وفي هذا الصدد، أُشير إلى أنه لا يمكن منح حقوق الملكية الفكرية للمعارف التقليدية الموجودة في المجال العام. وأشار البعض إلى أن المعارف التقليدية الموجودة في المجال العام لا تزال مملوكة للمجتمعات الأصلية والمحلية ولذا ينبغي أن تتطلب الموافقة المسبقة عن علم قبل استخدامها. وشُد على التمييز بين المتاح للعموم والمجال العام. واقترح أحد الخبراء أنه ينبغي عدم تصنيف هذه المعارف التقليدية لأغراض الموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة بموجب النظام الدولي.
- (د) إلى أي مدى تساند أيضا تدابير ضمان الامتثال للموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها تبادليا بموجب المادة 15 الموافقة المسبقة عن علم من المجتمعات الأصلية والمحلية على استخدام المعارف التقليدية لديها؟
- 53- تطرق الخبراء للرد على هذا السؤال على مرحلتين.
- 54- فقد نظر الخبراء خلال المرحلة الأولى في تفسير المادة 15 بالإضافة إلى الأحكام الأخرى لاتفاقية التنوع البيولوجي، وبخاصة المادة 8(ب)، وناقشوا إلى أي مدى تدعم هذه الأحكام الموافقة المسبقة عن علم للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية قبل الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية.
- 55- وأشير إلى أن المادة 15.1 و15.5 تنصان على أن الحصول على الموارد الجينية يخضع لموافقة الطرف المتعاقد المسبقة عن علم، ما لم يحدد هذا الطرف خلاف ذلك. كما لاحظ الخبراء أن هذه الأحكام لا تنطبق مباشرة على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية. غير أن الخبراء استنتجوا أن هناك صلة بين المادتين 15 و8(ب)، حسبما هو مبين في الإشارة إلى الاستخدامات السليمة بيئيا وإلى تشجيع تحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي الواردة في المادة 15.2.

56- ونظر الخبراء في التفسير الذي ينبغي استخدامه للمادة 8(ي). ولأسباب المقدمة في الإجابة على السؤال (و)، استنتجوا، باستثناء خبير واحد، أن المادة 8(ي) توفر أساساً لشرط الحصول على الموافقة المسبقة عن علم. ولذا، ينبغي أن تنص القوانين الوطنية على شروط الامتثال اللازمة لمنح حق الحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها بما يضمن الحصول على هذه الموافقة بطريقة سليمة ومقبولة من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

57- ويمكن أن يشترط النظام الدولي أن يستند القانون الوطني إلى مبادئ بون التوجيهية بشأن الحصول على الموارد الجينية والتفاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها (مبادئ بون التوجيهية). ومن الأمور الأساسية لنظام حصول نابع عن القوانين المحلية هو إنشاء سلطة وطنية مختصة ونقطة اتصال وطنية. وكحد أدنى، هناك حاجة لسلطة وطنية مختصة لتعزيز اليقين بالعمليات المحلية التي تنظم الموافقة المسبقة عن علم للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية عند السعي للحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بها. وفي هذا الصدد، ستوجه القوانين العرفية والإجراءات والبروتوكولات المتبعة على مستوى المجتمع، إن وجدت، السلطة الوطنية المختصة.⁶

58- وتوصي مبادئ بون التوجيهية بأنه ينبغي الحصول على الموافقة المسبقة عن علم من المجتمعات الأصلية والمحلية في حالة الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية.

59- وفي المرحلة الثانية، نظر الخبراء في أنواع تدابير الامتثال التي يمكن استخدامها لضمان الموافقة المسبقة عن علم للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية للحصول على معارفها التقليدية. وينبغي ألا يصف القانون الوطني بصورة عشوائية عملية الحصول على الموافقة المسبقة عن علم. وينبغي أن تنصف هذه العملية بالمرونة وتراعي أن القوانين العرفية والممارسات المحلية تختلف بين مختلف المجموعات والمواقع - ولا توجد عملية واحدة تناسب جميع الحالات.

60- وينبغي أن تنص القوانين الوطنية على احترام القوانين العرفية وبروتوكولات المجتمعات - سواء كانت أو لم تكن مدونة - لتنظيم عملية الحصول على الموافقة المسبقة عن علم، وملاحظة أفضل مدونات السلوك من قبل المتقدمين بطلبات الحصول. وينبغي أن تعكس البروتوكولات ومدونات السلوك بصورة شاملة حقوق/قرارات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المعنية.

61- وستسهم السلطة الوطنية المختصة بدرجة كبيرة في تشجيع الامتثال وضمان أن تقدم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الموافقة المسبقة عن علم بحرية وبصورة سليمة.

62- ويمكن أن تشمل تدابير الامتثال التي تدعم أيضاً موافقة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المسبقة عن علم لاستخدام معارفها التقليدية على:

- (أ) بناء القدرات ورفع التوعية وتفاصيل المعلومات فيما بين المجتمعات الأصلية والمحلية؛
- (ب) مدونة سلوك ومدونة أفضل ممارسات للمستخدمين؛
- (ج) بنود نموذجية قطاعية لاتفاقيات النقل المادي لتشجيع الإنصاف بين كل طرف في المفاوضات؛
- (د) حد أدنى لمعايير الحصول وتفاصيل المنافع (حسبما هو موصى به في الفقرة 69(أ)-(ح) من الدراسة الخاصة بالامتثال فيما يتعلق بالقانون العرفي للمجتمعات الأصلية والمحلية (UNEP/CBD/ABS/GTLE/3/INF/1)؛
- (هـ) شروط للإفصاح تتعلق بمنشأ أو مصدر الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها التي منح حق الحصول عليها.

⁶ انظر الفقرة 72 أدناه.

63- واسترعى أحد الخبراء الانتباه إلى تأثيرات اتفاقات التجارة الحرة، مثل اتفاق التجارة الحرة في أمريكا الوسطى، الناشئة عن فرض التزامات على الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي تكون غير متسقة مع شروط الإعلان الخاصة بشهادة المنشأ. واتفق خيرا آخرون على أهمية هذه المسألة.

64- وأعرب أحد الأعضاء عن رأي مفاده أن شروط الإفصاح يمكن أن تكون غير فعالة في تشجيع الامتثال ويمكن أن تقلل أيضا من احتمال تقاسم المنافع.

65- ومن أجل زيادة اليقين القانوني، والوضوح والشفافية، يمكن إدراج أحكام واضحة في النظام الدولي للحصول على موافقة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المسبقة عن علم عند الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية في الأطر الوطنية الخاصة بالحصول وتقاسم المنافع. وفي هذا الصدد، يجب النظر في إجراء للحصول بصورة ميسرة في مسألة البحوث التي لا تستهدف الأغراض التجارية.⁷

(و) هل هناك أساس للموافقة المسبقة عن العلم لدى المجتمعات الأصلية والمحلية بالمقارنة بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية في القانون الدولي؟ وإذا كان الحال كذلك، كيف يمكن أن ينعكس ذلك في النظام الدولي؟

66- لم يتفق أحد الخبراء مع ما هو وارد في الفقرات التالية.

67- ناقش الخبراء قيمة الصكوك والعمليات الدولية القائمة المتعلقة بالشعوب الأصلية وبخاصة في ميدان حقوق الإنسان لتوفير مصدر لقانون يطبق بدرجات مختلفة من أجل وضع أساس لموافقة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المسبقة عن علم بالنسبة للمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية. وتشتمل الصكوك الدولية التي توفر أساس موافقة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية عن علم بالعلاقة إلى المعارف التقليدية على:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم 169) المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة (1989)
- المعاهدة الدولية لتسخير الموارد الوراثية النباتية لأغراض الأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (2001)
- مبادئ بون التوجيهية بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها (2002)
- إعلان حقوق الشعوب الأصلية (2007)
- الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965)

68- وتبرز هذه الصكوك اتجاهها تقدما نحو قانون دولي يشترط موافقة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المسبقة عن علم بالنسبة للمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية، ولذا هناك اتجاه واضح يوفر الأساس اللازم في القانون الدولي كي يتطلب النظام الدولي الموافقة المسبقة عن علم. وأشار أيضا إلى أن هناك ممارسة متزايدة

⁷ انظر الفقرة 17 أعلاه.

في البلدان النامية وهي أن يلتزم المستخدمون التجاريون موافقة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المسبقة عن علم كإجراء من إجراءات الممارسات الفضلى.

69- وقد بدأ نفاذ اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 1993. ويمكن أن يتطور فهم الاتفاقية مع مرور الزمن. ويجب أن يكون تفسير الاتفاقية من قبل مؤتمر الأطراف من خلال مقرراته موجهًا بالتطورات التي تحدث في القانون الدولي والعمليات الدولية ولا سيما فيما يتعلق بالموافقة المسبقة عن علم. وفي مناقشات الفريق العامل المتعلقة بالمادة 8(ب) الخاصة بهذا الموضوع، والمفاوضات الحالية بشأن النظام الدولي، اعترف بالحاجة إلى الموافقة المسبقة عن علم لحائزي المعارف فيما يتعلق بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية.

70- وأشير إلى أن أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي، والمناقشات التي جرت ضمن المفاوضات المتعلقة بالنظام الدولي لم تقتصر على موافقة الشعوب الأصلية المسبقة عن علم فحسب، حيث أن المادة 8(ب) تشير إلى أن المجتمعات المحلية قد تكون حائزة على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية.

71- واستُتج أن هناك أساساً واضحاً في القوانين الدولية لموافقة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المسبقة عن علم في حالة الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية وينبغي مراعاة هذا الأمر في النظام الدولي.

(هـ) تحديد العناصر والجوانب الإجرائية للموافقة المسبقة عن علم لحائزي المعارف التقليدية المرتبطة في حالة الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية مع مراعاة أيضاً السياقات العابرة للحدود المحتملة لهذه المعارف التقليدية وتحديد أمثلة عن أفضل الممارسات؛

72- عملاً بولايتهم، نظر الخبراء بتعمق في الأمثلة القائمة وأفضل الممارسات المتعلقة بالموافقة المسبقة عن علم للمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية وتناولوا المسائل العابرة للحدود. ويرد قسم عن المسائل العابرة للحدود بعد القسم الأولي الذي يتناول الموافقة المسبقة عن علم.

73- وحدد الخبراء العناصر التالية بوصفها عناصر مرغوب فيها لموافقة حائزي المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية المسبقة عن علم:

(أ) سلطة وطنية مختصة

(ب) سلطة وطنية على مستوى المجتمعات الأصلية والمحلية مع ترخيص/تكليف قانوني بوصفها سلطة مختصة للمجتمعات الأصلية والمحلية. وأشير إلى أن هناك حاجة للاعتراف القانوني بالسلطات المختصة التابعة للمجتمعات الأصلية والمحلية والاعتراف بالقانون العرفي. وبدون هذا الاعتراف، هناك خطر كامن أن يستعاض عن القانون العرفي بلوائح الحكومات المحلية.

(ج) عناصر عملية تشتمل على:

(1) طلب خطي

(2) إخطار واسع النطاق بالطلبات المقدمة

(3) إمكانية الاطلاع على الطلبات

(4) عملية شرعية

(5) توقيت مناسب ومواعيد نهائية

(6) تحديد الاستخدام ووضع بند يتناول تغيير الاستخدام والتحويل إلى أطراف ثالثة

(د) منح الموافقة المسبقة عن علم على أساس شروط متفق عليها بصورة متبادلة

(هـ) عملية مشاورات مع المجتمعات الأصلية والمحلية

(و) إجراءات تتسق مع الممارسات العرفية

74- وذكر أن مبادئ بون التوجيهية توفر عناصر وجوانب إجرائية مفيدة للموافقة المسبقة عن علم، مثل سلطات وطنية مختصة، والتوقيت المناسب للإجراءات والمواعيد النهائية، مع تحديد خصوصية الاستخدام، وآليات لمشاورات أصحاب المصلحة وعملية للموافقة المسبقة عن علم.

75- وقدمت الأمثلة التالية لأفضل الممارسات في السعي للحصول على موافقة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المسبقة عن علم:

76- في أستراليا، يقوم مجلس الأراضي لجنوب غرب أستراليا، وهو منظمة غير حكومية تمثل نحو عشرات الآلاف من الأشخاص ذوي الوضع الاعتباري معين لهم من قبل الحكومة الوطنية، بمساعدة المتقدمين بطلبات للحصول على الموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة بشأن مجموعة متنوعة من الشؤون. وتشتمل المبادئ الأساسية التي تستخدمها المنظمة للحصول على الموافقة المسبقة عن علم أولاً على تقديم معلومات شاملة وسهلة الفهم وتبين بوضوح نية المتقدم بالطلب فضلاً عن مدى المشروع، وثانياً، الاتفاق على إطار زمني مناسب من أجل الوصول إلى قرار مدروس وثالثاً، عملية اتخاذ قرار شرعية. حيث أن شرعية العملية مسألة هامة جداً، تشمل في هذه الحالة مدى ملائمة عمليات صنع القرار من الناحية الثقافية بالإضافة إلى العدل وعدم الإكراه والشفافية.

77- ووضعت في نيوزيلندا عمليات مماثلة للعمليات الموجودة في أستراليا. حيث تعمل منظمات القبائل كسلطات مختصة للشعوب الأصلية. وتتناول المجتمعات الأصلية والمحلية نفسها المسائل العابرة للحدود الناشئة بين القبائل. وتم صياغة بروتوكولات عن كيفية العمل المشترك لتناول المسائل ولا سيما ما يتعلق بتقاسم المنافع الناشئة عن المعارف التقليدية.

78- وفي حالات الحصول على المعارف التقليدية خارج الموقع، ينبغي التفاوض بشأن ترتيبات تقاسم المنافع. وفيما يتعلق بالوصول إلى مصارف الجينات والمنافع الناتجة عن ذلك، سلط عدد من الخبراء الضوء على أنه ينبغي تطبيق مبدأ الموافقة المسبقة عن علم في حالة الحصول على معارف تقليدية، رهنا بالتشريع الوطني، وينبغي تطبيق مبدأ تقاسم المنافع. ويمكن أن يقتضي النظام الدولي أن تسجل مصارف الجينات هذه المعلومات عند الاقتضاء وحسبما يتطلب الأمر. ومن الأمثلة لأفضل الممارسات هي مصارف الجينات الصينية. وأشار إلى أن مصارف الجينات في الصين، تحدد القرى التي يتم الحصول منها على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها.

79- وبالإشارة إلى معارضة العديد من المجتمعات الأصلية والمحلية، ولا سيما في أمريكا اللاتينية، على التوثيق الإيجابي للمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية في قواعد البيانات أو السجلات، كان هناك اتفاق واسع النطاق على أن هناك حاجة لضمانات وآليات حماية ملائمة فيما يتعلق بالمعارف التقليدية التي يتم الحصول عليها من خلال قواعد البيانات أو السجلات المشار إليها.

80- ومع الاعتراف بأن العديد من البلدان لم تنشئ بعد سلطات وطنية مختصة فضلاً عن إجراءات مناسبة للموافقة المسبقة عن علم لإدراج المجتمعات الأصلية والمحلية بصورة كاملة، كان هناك اتفاق واسع النطاق على أن النظام الدولي يمكن أن يوفر الحوافز أو حتى أن يطالب الأطراف بإنشاء مثل هذه المؤسسات ووضع الإجراءات ذات الصلة. واقترح بعض الأعضاء أن تكون عملية إعداد نظام الموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة على مستوى المجتمعات الأصلية والمحلية وأن يكون إضفاء الشرعية على المستويين التزاماً بموجب النظام الدولي.

81- كما سلط الضوء على أن النظام الدولي يجب أن يوفر الحماية ضد "سراء الحصول وتقاسم المنافع" للحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها من مورديها الذين يتساهلون فيما يتعلق بالأحكام والشروط، عن طريق توفير مبادئ توجيهية واضحة بشأن كيفية ضمان الإخطار عن طلبات الحصول المقدمة،

ونشر الطلبات، والشفافية والتوقيت والمواعيد النهائية وعن طريق استخدام آلية غرفة تبادل المعلومات بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي.

82- واقترح أن تستند عملية إنشاء السلطات ووضع الإجراءات، على المستوى الوطني، إلى الهياكل القائمة الخاصة بنظم الحكم المحلية واشتراطات الدستور، إن وجدت. كما اقترح أحد الخبراء أنه يمكن تكييف الإجراءات الموضوعية للموافقة المسبقة عن علم للموافقة، على سبيل المثال، بالنسبة لأنشطة استخراج الموارد الطبيعية من أراضي تقطنها المجتمعات الأصلية والمحلية، بحيث تشمل الحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها واستخدامها.

83- وكان هناك اتفاق واسع النطاق على أن النظام الدولي يمكن أن يحدد آليات بديلة لتسوية النزاعات فضلا عن آليات مناسبة للامتثال.

84- واقترح استكشاف كيف يمكن استخدام آليات اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض لتناول مسألة المعارف التقليدية لضمان تقاسم المنافع مع حائزي المعارف التقليدية.

85- وكان هناك اتفاق عام على أن اليقين القانوني وآليات التشاور مطلوبة. غير أنه قد تنشأ خلافات فيما يتعلق بتوقيت الإجراءات والتواريخ النهائية فضلا عن السرية. فمن ناحية، من الضروري وجود وقت كاف للاضطلاع بالعمليات الشرعية المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع، ومن ناحية أخرى، يطالب المستخدمون المحتملون، مثل العلماء ومجتمع الأعمال، بإجراءات سريعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اشتراطات الإبلاغ عن المعلومات المطلوبة بموجب الموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة قد تتعارض مع الحاجة للحفاظ على سرية المسائل العابرة للحدود.

86- وفي المواقف التي تكون فيها المعارف التقليدية متقاسمة بين المجتمعات الأصلية والمحلية، أو منتشرة عبر الحدود الوطنية أو متقاسمة بين مجتمعات أصلية ومحلية تختلف فيها القيم والتقاليد العرفية والقوانين والفهم، ينبغي أن تقوم البلدان بتشجيع ودعم وضع بروتوكولات توفر للمستخدمين المحتملين لهذه المعارف التقليدية قوانين واضحة تتسم بالشفافية للحصول على الموافقة المسبقة عن علم.

87- وفي الحالات العابرة للحدود، ينبغي، بقدر الإمكان، الحصول على الموافقة المسبقة عن علم من جميع المجتمعات التي لديها الحق، وينطبق هذا الأمر أيضا على تقاسم المنافع. وينبغي استخدام آليات تسوية النزاعات، إذا وضعت، في حالة وجود أي خلاف. وقد تكون الصناديق الاستثنائية لتقاسم المنافع مناسبة إذا تم الحصول على معارف تقليدية مشتركة واستخدامها.

88- وفي سياق المسائل العابرة للحدود، هناك حاجة للتمييز بين المواقف الوطنية (المجتمعات الأصلية والمحلية في دولة واحدة) والإقليمية (بين الدول). وفي حالة انتشار الموارد الجينية عبر نطاق دولي عريض، يجب تناول المسائل العابرة للحدود على المستوى الدولي. وأثير قلق إزاء كيفية تناول مسألة الموافقة المسبقة عن علم في الحالات التي تشتمل على العديد من البلدان والمجتمعات الأصلية والمحلية.

89- وفي حالات المعارف التقليدية المتقاسمة، ينبغي توجيه المتقدمين بطلبات نحو السلطات المختصة للمجتمعات الأصلية والمحلية المنشأة من أجل تجنب "سباق الوصول إلى القاع"، أي أدنى التكاليف. وسلط الضوء على أن مثل هذه السلطات موجودة في بعض الحالات، حتى بالنسبة لصنع القرارات فيما بين المجتمعات.

90- وأشير إلى أنه يبدو أن سلطات المجتمعات الأصلية والإجراءات غير موجودة لتناول الموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة في حالة الحصول على المعارف التقليدية العابرة للحدود خارج الموقع.

91- واقترح أنه سيكون من المفيد تناول مسألتها الموافقة المسبقة عن علم وتقاسم المنافع بصورة منفصلة. فعلى سبيل المثال، يوفر الاتفاق الإطار لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الحصول وتقاسم المنافع آلية إخطار تتعلق بالحصول في بلد واحد وتقاسم المنافع مع المجتمعات الأصلية والمحلية في بلدان أخرى من خلال صندوق

مشترك.

92- وفي حالة وجود المعارف التقليدية في أكثر من مجتمع واحد ويتم التفاوض بشأن الموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة مع مجتمع واحد أو عدد قليل فقط من هذه المجتمعات، اقترح إنشاء صناديق إستثمارية لتقاسم المنافع مع المجتمعات الأخرى التي لم تشارك في عملية الموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة.

93- ومن أمثلة السلطات المختصة التابعة للشعوب الأصلية والتي تعمل عبر الحدود هي مجالس شعب "سان" الموجودة في دول الجنوب الأفريقي التي أعدت إجراءات للتفاعل من أجل تناول المسائل المتعلقة بالمعارف التقليدية المتقاسمة بين مجتمعات "سان". ومن أجل ضمان تقاسم المنافع فيما بين مجتمعات "سان" في مختلف البلدان، تم إنشاء صندوق استئماني مشترك.

94- ولوحظ أن عملية الإخطار هامة للسلطات المختصة التي أنشأتها الدول (مثل السلطات المنشأة بموجب المشروع المقترح للاتفاق الإطارى لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الحصول وتقاسم المنافع) فضلا عن السلطات المختصة التي تنشئها المجتمعات الأصلية والمحلية (مثل مجالس "سان" في الجنوب الأفريقي).

95- وسلط الضوء على الحاجة إلى وجود أمين للمظالم بموجب النظام الدولي للوساطة في الخلافات المتعلقة بمسائل عابرة للحدود.

(ز) تقييم الخيارات، مع مراعاة الصعوبات العملية والتحديات البارزة التي تواجه التنفيذ، لإدراج المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية في شهادة محتملة معترف بها دوليا صادرة عن السلطة المحلية المختصة عن طريق مراعاة أيضا إمكانية الإعلان على مثل هذه الشهادة عما إذا كانت هناك أي معارف تقليدية ومن هم حائزي المعارف التقليدية المعنيين؛

95- لدى الرد على هذا السؤال، أقر الخبراء بفائدة تقرير فريق الخبراء التقنيين المتعلق بشهادة منشأ/مصدر/أصل قانوني معترف بها دوليا والذي عقد اجتماعه في ليما من 22 إلى 25 يناير/كانون الأول 2007 (UNEP/CBD/WG-ABS/5/7). وحددت مجموعة من الأسئلة الفرعية كوسيلة لتحليل السؤال:

- (أ) هل ينبغي أن تكون هناك شهادات؟
- (ب) هل هي شهادات امتثال/منشأ/أصل؟
- (ج) من سيصدر الشهادات؟
- (د) لمن ستصدر الشهادة؟
- (هـ) ما هو محتوى الشهادة؟

97- كما ناقش الفريق بعض الصعوبات العملية والتحديات البارزة التي تواجه التنفيذ المتعلقة بشهادة معترف بها دوليا.

هل ينبغي أن تكون هناك شهادات؟

98- أثار بعض الخبراء السؤال الأساسي وهو ما إذا كان من الضروري وجود شهادات في المقام الأول. وأعقب ذلك مناقشة مكثفة على هذا السؤال الأساسي. واتفق الخبراء عموما على أن الشهادات يمكن أن تكون مفيدة كدليل على الحصول على موافقة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المسبقة عن علم فيما يتصل بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية.

99- وأعرب عن عدد من الآراء مفادها أن الشهادة ستكون أداة هامة وواضحة وموثوقة في مجموعة أدوات الحصول وتقاسم المنافع. ولاحظ بعض الخبراء أن الشهادة ستوفر الضمان اللازم ضد سوء التصرف، وفي الوقت نفسه تشدد على أن حسن النية من الصفات الأساسية لمنح الموافقة المسبقة عن علم.

100- وأعرب عن بعض القلق إزاء التعقيد الإداري المحتمل نتيجة إصدار شهادة تتعلق بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية. واتفق على أن أي شهادة يجب أن تكون بسيطة ومباشرة وفعالة وعملية. وأشار في هذا الصدد إلى تقرير اجتماع فريق الخبراء المعقود في ليمبا. ولوحظ أيضاً أنه من الممكن وضع نظام فعال، طالما كان من السهل التحقق من الشهادة نفسها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود وثيقة بسيطة بقدر الإمكان يتسق مع أحكام المادة 8(ي)، ويوفر المرونة للدول ويخفض الأعباء الإدارية إلى الحد الأدنى. وأضاف أحد الخبراء أنه فور وضع إجراء يسمح لحائزي المعارف التقليدية بتقديم الموافقة المسبقة عن علم، ستكون مسألة وضع نظام لإصدار الشهادات مسألة مباشرة. وأضاف الخبير أيضاً أن من شأن تعريف سوء التصرف في النظام الدولي أن يوضح ما هي الحقوق التي ينبغي الامتنال لها قبل منح الشهادة.

101- وجرى أيضاً بعض المناقشات بخصوص إصدار أنواع مختلفة من الشهادات للاستخدامات المختلفة (مثل المعاهد الأكاديمية، ومعاهد البحوث والاستخدامات التجارية). وقد يتوقف مدى شمول أو تعقيد الشهادة على الاستخدام المقترح.

هل هي شهادات امتثال/منشأ/أصل؟

102- كان الرأي العام للفريق هو أنه ليس من المهم ما هو اسم الشهادة في نهاية الأمر، طالما تحتوي على بعض المعلومات الأساسية. وتشتمل العناصر الأساسية للشهادة على ما إذا كانت هناك معارف تقليدية مرتبطة بالموارد الجينية المعنية، ومن هم حائزي المعارف التقليدية، وما إذا كان أو لم يكن المستخدم امتثال للقوانين العرفية للشعوب الأصلية وبروتوكولات المجتمعات والموافقات الأخرى أو عمليات صنع القرار. ولا يتطلب الأمر أن يشار إلى القانون العرفي بحد ذاته في الشهادة.

103- وأشار الخبراء إلى تقرير اجتماع فريق الخبراء المعقود في ليمبا الذي "وجد أنه من العملي الإشارة إلى الشهادة كشهادة امتثال للقانون الوطني وفقاً للاتفاقية" (الفقرة 7). وأعرب أحد الخبراء عن رأي مفاده أنه يفضل إصدار شهادة منشأ تبين البلد فضلاً عن المنطقة أو أراضي الشعوب الأصلية التي تم الحصول منها على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية.

من سيصدر الشهادات؟

104- لاحظ الخبراء في مرحلة مبكرة من المناقشات أن الفقرة (ز) تفترض أن تقوم سلطة محلية مختصة بإصدار الشهادة. والقانون الذي ينشأ بموجبه إطار الحصول وتقاسم المنافع في البلد هو الذي يحدد السلطة المختصة المحلية.

105- وأشار بعض الأعضاء إلى أنه سيكون هناك بالضرورة دور لإدراج السلطة المحلية المختصة في العملية حيث أن هناك اتجاهاً في العديد من البلدان نحو تفويض السلطة إلى مستويات محلية. غير أن الشرط الأساسي هو تعيين مسؤولية بذل العناية الواجبة للسلطة المحلية المختصة لضمان أنه تم الحصول على الموافقة المسبقة عن علم من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المعنية فيما يتعلق بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية.

106- وبالفعل، يمكن أن تعمل السلطة المحلية المختصة كنوع من أنواع غرف تبادل المعلومات، وتخول لها مسؤولية التحقق من الامتثال لشروط القانون الوطني، أو القانون العرفي أو قانون الشعوب الأصلية، فضلاً عن النظام الدولي. وأشار تعليق آخر إلى أن السلطة المحلية المختصة قد يكون لها دور مفيد في تسهيل عملية إعداد بروتوكولات المجتمعات، ويمكن، ضمن أمور أخرى، أن تحدد السلطة في الشعوب الأصلية أو المجتمعات المحلية التي لديها صلاحيات إعطاء الموافقة.

لمن ستصدر الشهادة؟

107- اعترف بصورة عامة بأن الشهادات قد يكون لها أهدافاً واستخدامات ممكنة عديدة. وهذا يعني بالضرورة أن هناك مستخدمين عديدين للشهادات.

108- وأعقب ذلك مناقشة عن دور نظام الملكية الفكرية، ولا سيما نظام براءات الاختراع ومكاتب براءات الاختراع. وأعرب بعض الخبراء عن شواغل بالغة إزاء قابلية تطبيق نظام الملكية الفكرية كوسيلة لحماية المعارف التقليدية.

109- وأشير إلى عمل اللجنة الحكومية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمعنية بحقوق الملكية والموارد الجينية والمعارف التقليدية والفولكلور وإلى استنتاجها العام أن الحلول خارج الموقع قد تكون مطلوبة من أجل حماية المعارف التقليدية حقا وبطريقة فعالة. وبعبارة أخرى، أعدت هذه اللجنة مشروع أحكام لحماية المعارف التقليدية في ضوء زيادة الاعتراف بأن الأدوات الخاصة بالملكية الفكرية ليست مناسبة بصورة كاملة لحماية المعارف التقليدية.

ما هو محتوى الشهادة؟

110- اتفق على أن الشهادات يمكن أن تشمل أيضا على معلومات عما إذا تم أو لم يتم الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية وما إذا كان تم استيفاء التزامات الموافقة المسبقة عن العلم والشروط المنقح عليها بصورة متبادلة، مع الأخذ في الحسبان ما هو مذكور في الفقرة 101 من هذا التقرير والفقرة 21 (د) من تقرير فريق الخبراء التقنيين المتعلق بشهادة منشأ/مصدر/أصل قانوني معترف بها دوليا.

111- وكان هناك اتفاق عام على أن محتوى الشهادة المتعلقة بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية يجب أن يكون بسيطا وغير مفرط من حيث التفاصيل.

112- وناقش الفريق فائدة الشهادة بما في ذلك الإعلان كأحد عناصرها الهامة. ويشتمل الإعلان على بيان تأكدي من المستخدم المنتظر يفيد بأنه تم الحصول على موافقة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المسبقة عن علم في عملية اكتساب حق الحصول على الموارد الجينية. وعلق عدد من الخبراء أن الإعلان يمكن أن يكون أداة مفيدة ومباشرة وبناءة لضمان أن يكون المستخدم المنتظر قد قدم الإعلان كاملا.

113- وأشير إلى تداعيات عدم الإعلان، فضلا عن إلغاء الشهادة إذا ثبت إجراء تزوير في الإعلان. وبالإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن المحتوى المعلن عنه في الشهادة يجب أن يكون حساسا للطابع المقدس والسري لبعض المعارف التقليدية. غير أن أحد الخبراء أشار إلى أن هذا النوع من المعارف التقليدية غير مشمول في أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي حيث أن المادة 8(ي) تشير إلى المعارف التقليدية التي قد يكون لها تطبيق أوسع مجالا.

114- وجرت مناقشة تتعلق بمدى تعقيد عملية تحديد جميع المجتمعات الأصلية والمحلية بصورة قاطعة نظرا لأن الحق القانوني المشترك أو المتقاسم على المعارف التقليدية ليس شائعا.

115- وفيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية على معارفها التقليدية، طالب أحد الأعضاء أن يعكس التقرير أنه لم يتيسر الاتفاق بالإجماع على أن الشعوب الأصلية لديها حق أصلي على معارفها التقليدية وأن هناك تفسيرات قانونية متنوعة في القانون الوطني والدولي.

الصعوبات العملية والتحديات التي تواجه التنفيذ

116- أقر الخبراء، في مناقشاتهم بأنه قد تكون هناك صعوبات عملية وتحديات بارزة تواجه التنفيذ فيما يتعلق بشهادة معترف بها دوليا.

117- واشتملت المسائل الهامة على تحديد من يكون له الحق الشرعي في إعطاء الموافقة المسبقة عن علم على مستوى المجتمعات الأصلية والمحلية، وبخاصة في حالة وجود حائزين مختلفين للمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية. وتتعلق إحدى المسائل الهامة الأخرى بأنه من المرجح أن تختلف الأطر القانونية المحلية في مختلف البلدان بدرجة كبيرة.

118- وأشار الفريق إلى مواقف أخرى قد تمثل صعوبات عملية وتحديات تواجه التنفيذ عندما تتقاسم مجتمعات متعددة المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية، في سياق عابر للحدود أو في حالة وجودها خارج الموقع.

119- وأشير إلى أن المعارف التقليدية المتقاسمة لا تمتلكها مجموعة/شعب/بلد واحد، وسيمثل هذا الأمر بعض التحديات للسلطة المختصة المحلية في سياق نظام الشهادة عند تحديد من هو حائز المعارف التقليدية المعني. وأوضح أحد الخبراء أن المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية التي تتقاسمها بعض المجتمعات لا ينبغي بالضرورة أن تحول أي مجتمع فردي مهتم بالأمر دون إعطاء الموافقة المسبقة عن علم والدخول في اتفاقيات، شريطة ألا يؤدي الاتفاق إلى إعاقة قدرة المجتمعات الأخرى على الدخول في اتفاقات مماثلة في المستقبل.

120- وفي المناقشة المتعلقة بالمصادر خارج الموقع، أشار بعض الخبراء إلى أن المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية في المجال العام لا ترتبط بها بالضرورة موافقة الشعوب الأصلية أو المجتمعات المحلية المسبقة عن علم التي تم الحصول منها على هذه الموارد. واقترح بعض الخبراء أن الاستخدام ينبغي أن يؤدي إلى بعض التقاسم للمنافع.

121- كما أشير إلى أنه يمكن تحديد فئتين: الفئة الأولى التي تكون فيها الملكية محددة والأخرى التي لا تكون فيها الملكية محددة. وإذا كان حائزو المعارف معروفين، ينبغي أن يحق لهم تقاسم المنافع استناداً إلى مبدأ الإنصاف. وإذا كان الحائز غير معروف أو لا يمكن تحديده، فإن أحد الخيارات هو أن تعمل الدولة كوصي لمواطنيها في المطالبة بالمنافع.

122- وبالإضافة إلى ذلك، أقر الخبراء بالتمييز الهام بين المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية الموجودة في "المجال العام" مقابل "المتاحة للعموم". وأشير إلى أن مصطلح المجال العام، الذي يشير إلى التوافر بدون قيود لا يستخدم في محله ويطبق على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية المتاحة للعموم. والفهم الشائع لعبارة المتاح للعموم لا يعني أنه متاح بالمجان. والفهم العام لعبارة متاح للجميع قد يعني أن هناك بنداً بفرض شروط متفق عليها بصورة متبادلة مثل الدفع مقابل الحصول. وأعتبر في كثير من الأحيان أن المعارف التقليدية تقع في المجال العام ولذا متاحة بدون قيود بعد الحصول عليها وإخراجها من السياق الثقافي الخاص بها وتوزيعها. ولكن لا يمكن افتراض أن المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية التي أصبحت متاحة للعموم ليست ملكاً لأحد. ففي نطاق مفهوم متاحة للعموم، لا يزال يمكن المطالبة بالموافقة المسبقة عن علم لحائز معارف تقليدية يمكن تحديده، فضلاً عن أحكام تقاسم المنافع الواجبة التطبيق بما في ذلك التماس تغيير الاستخدام الوارد في موافقة مسبقة عن علم قدمت في وقت سابق. وفي حالة عدم تحديد المالك، لا يزال بإمكان الدولة، على سبيل المثال، تحديد بعض المستفيدين. كما شعر الخبراء أن عبارة المجال العام في سياق المعارف التقليدية تتطلب إعادة صياغة بصورة أفضل بوصفها متاحة للعموم. ولم يوافق أحد الخبراء على هذا التمييز.